﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ۝٨ وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ۝٩﴾ [القلم: 8 - 9]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَينِ لِما قبلَهُما:

بيانُ المَوقفِ منَ المُكذِّبين بعدَ الفصلِ بينَهم وبينَ المُصَدِّقين

لمّا فصَلَ المولى تعالى بينَ الضّالّينَ والمُهتدين، والمَجانينَ والعاقلينَ، وغيرِ المُنتفعين بدعوةِ النَّبيِّ ﷺ والمُنتفعينَ بها؛ ناسَبَ أنْ يُبيِّنَ موقفَ النَّبيِّ وأتْباعِهِ من أولئك المُتَّهمينَ له ولهم، على مرِّ العصورِ والقرونِ بأشنعِ الصِّفات وأوقَحِها، ومُخالفتِها للواقعِ والبُرهان.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿وَدُّواْ﴾: (الودُّ) كلمةٌ تدلُّ على محبَّة، ووددتُهُ: أحببتُهُ[1]، وقالوا: من الحُبِّ وُدَّ وودَّ بالضَّمِّ والكسر[2]، ووَددتُهُ أوَدُّهُ - من بابِ تعِبَ - ودًّا، والاسمُ المَوَدَّةُ[3]، وهو تمايلٌ إلى شيءٍ، وهو مرتبةٌ ضعيفةٌ وعموميَّة منَ المحبَّة، فإنَّ الحُبَّ يُستعمَلُ فيما يكونُ فيه تمايلٌ شديدٌ على أساسِ الطَّبيعة والحِكمة، وبهذا العنوانِ قد تُستعمَلُ المادَّة في موارد التَّمنّي، فإنَّ فيه تمايلًا ما إلى جهة، والمُرادُ بهِ في الآية: مَحبَّةُ المُداهِنِ وميلُه أنْ يكونَ النَّبيُّ ﷺ مثلَهُ في المُداهَنة.

2) ﴿تُدۡهِنُ﴾: (دهن) أصلٌ واحدٌ يدلُّ على لينٍ وسُهولةٍ وقلَّة، من ذلك الدُّهْنُ، ويقالُ: دَهَنْتُهُ أدهُنُهُ دَهْنًا، ومن البابِ الإدهانُ مِنَ (المُداهنة)، وهي المُصانَعَةُ، داهَنْتُ الرَّجُلَ؛ إذا واربْتَهُ، وأظهرتَ له خلافَ ما تُضمِرُ لهُ، وهو من البابِ كأنَّه إذا فعلَ ذلك؛ فهو يَدهُنُهُ، ويُسكِّنُ منه[4]، والمرادُ به في الآية: المُلاطفةُ في الكلام، ويقالُ لها: المُصالحة والمُداهنة والمُصانَعة، أي: يحبّونَ أن يكونَ منكَ اللّينُ

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (ودّ).
(2) ابن دريد، الاشتقاق: (ود).
(3) الفيوميّ، المصباح المنير: (ود).
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (دهن).

واللُّطفُ في القولِ والفعلِ بالنِّسبة إليهم، وتتركَ الخِلافَ الشَّديدَ والخُشونةَ والعَداوة، فيلائموا، ويُداهِنوا[1].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

تَـرْكُ شيءٍ من الدّينِ وتبليغِهِ كـفـرٌ بـالـلـهِ ورِسالتِهِ

والمعنى: دُمْ على ما أنتَ عليه من عدمِ طاعةِ المُكذِّبين عامَّةً، وتشدَّدْ في ذلك؛ إذ ودَّ المشركون لو تلينُ لهم في دينِك بالرُّكون إلى آلهتِهم، فَيُلينون لك في عبادةِ إلهِكَ، أوْ ودّوا لو تتركُ بعضَ ما أنت عليه ممّا لا يَرضَونَهُ مصانعةً لهم، فيفعلونَ مثلَ ذلك، ويتركونَ بعضَ ما لا ترضى، فتلينُ لهم، ويَلينونَ لك، وتركُ بعضِ الدّينِ أوْ كلِّه كفرٌ بَواح"[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

معنى (الفاءِ) والغرضُ منها:

نتيجةُ الإيـذاء الإغلاظُ والإباء

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بـ(الفاء) العاطفةِ في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾؛ للدَّلالة على التَّفريعِ والتَّسبُّبِ عمّا قبلَه "باعتبارِ ما تَضَمَّنَتْهُ من أنَّه على الهدى، وأنَّ الجانبَ الآخَرَ في ضَلالِ السَّبيلِ، فَإنَّ ذَلِكَ يَقتَضي المُشادَّةَ مَعَهُم، وألّا يَلينَ لَهُم في شَيءٍ، فَإنَّ أذاهُم إيّاهُ آلَ إلَى مُحارَبَةِ الحَقِّ والهُدَى، وتَصَلُّبٍ فيما هُم عَلَيهِ مِنَ الضَّلالِ عَن سَبيلِ اللّه، فَلا يَستَأهِلونَ بِهِ لينًا، ولَكِنْ يَستَأهِلونَ إغلاظًا"[3]، وفي ذلك إرشادٌ لكلِّ داعيةٍ إلى طبيعةِ الموقفِ المُترتِّبِ على التَّكذيبِ والإيذاء، بأن يُغلِظَ لهم القولَ، ويأبى طاعتَهم فيما يُريدونَ، وذهبَ الهرريُّ إلى أنَّ الفاءَ هي فاءُ الفصيحة؛ "لأنَّها أفصحَتْ عن جوابِ شرطٍ مقدَّرٍ، تقديره: (إذا عرفتَ ما تقدَّم لك، وأردتَ بيانَ ما هو اللّازمُ لكَ، فأقولُ لك: (لا تُطِعِ المُكذِّبين)"[4].

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 3/ 250.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 87.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 68.
(4) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 86.

دلالةُ النَّهْي بـ(لا) بينَ الإطلاقِ والتَّقييد:

النَّهيُ عن طاعةِ المُكذِّبين تمسُّكٌ بالدّين المبين

عبَّرَ النَّظمُ بـ(لا) النّاهية في قولِه تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾؛ للدَّلالة على طلبِ الكفِّ والامتناعِ من طاعتِهم والاستجابةِ لمَطلوبِهم بالمُداهَنة والمُلايَنة، وذلك أنَّهم لمّا سَمِعوا الوعيدَ لهم والوعدَ له بمعرفةِ المُحِقِّ من المُبطِلِ؛ طلَبوا ليونةً في الموقف ومصالحةً في الكلام، فنُهيَ ﷺ عن طاعتِهم في ذلك والاستجابةِ لمَطلوبهم، فالنَّهيُ مُستعمَلٌ في طلبِ الكفِّ عنِ الطّاعة لهم، المقيَّدةِ بالمُداهَنة فحسبُ بقرينةِ السّياق التَّعليليِّ الآتي: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ﴾، أو المرادُ من هذا النَّهي: التَّهييجُ والتَّشدُّدُ في المُخالفة، والتَّصميمُ على مُعاداتِهم[1]، قال القونويُّ: "إذ لا يُتوقَّعُ الإطاعةُ لهم منه ﷺ، فالمُراد: أمرٌ بدوام عدمِ الإطاعة، وترغيبٌ عَلَى عصيانِهم ومُخالفتِهم فيما يخالفُ الحقَّ القويمَ والدّينَ المستقيم"[2]، فلا يكونُ مقيَّدًا بودادهم، بل مطلقٌ في كلِّ مُخالفةٍ، سواءٌ كان مُداهنةً أوْ غيرها، والَّذي يترجَّحُ الأوَّل؛ لأنَّه إنَّما نُهي عن المداهنةِ، ولم يُنهَ عن طاعتِهم في خيرٍ أو صلاحٍ أو نفعٍ.

دلالةُ الفعلِ المضارع ﴿تُطِعِ﴾ مادَّةً وصيغةً:

صـرفُ الطّاعـة لأهـلِ الـصِّـدق والاستقامة

استعملَ النَّظمُ الكريم الفعلَ المضارعَ المُقترنَ بـ(لا) النّاهية، في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾؛ للدَّلالةِ على الكفِّ عن طاعتِهم على سبيلِ الاستمرار والتَّجدُّدِ، في كلِّ ما يطلبونَهُ من صوَر المُداهنة في الكلام والفعل وأفرادِهما، كما دلَّتْ مادَّةُ (الطّاعة) على أنَّهم توجَّهوا إليه، وطلَبوا منه بالقولِ آمرينَ أن يُطيعَهم، ويوافِقَهم في مَطلوبهم بتركِ الخُشونة واعتمادِ المُلاينة؛ إذِ الطّاعةُ لا تكونُ إلّا عن أمرٍ وطلبٍ من الآخرِ بشكلٍ مُباشِرٍ، ولذا قال ابنُ عاشور: "وليسَ

(1) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 586.

(2) القونويّ وابن التّمجيد، حاشية على تفسير البيضاوي: 19/ 226.

المُرادُ أنَّهُم ودّوا ذَلِكَ في نُفوسِهِم، فَأطلَعَ اللّه عَلَيهِ رَسولَهُ ﷺ؛ لِعَدَمِ مُناسَبَتِهِ لِقَولِهِ: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾"[1].

النَّهيُ عن الطّاعة بينَ الحقيقةِ والمَجاز:

النَّهيُ عن الطّاعة مُستلزِمٌ للنَّهي عنِ المُداهنة

استعملَ النَّظمُ القرآنيُّ فعلَ (الإطاعة) مَنهيًّا عنه، في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾، ويحتملُ إرادةَ الحقيقةِ بأنَّهم طَلَبوا منه المُلاينةَ، فجاءَهُ النَّهيُ عن طاعتِهم والموافقةِ على تحقيقِ مَطلوبهم، ويَحتمِلُ كما قالَ بعضُهم احتمالَ إرادةِ النَّهي عن مُداهنتهم ومُداراتهم، وأنَّ التَّقدير: (ولا تُداهِنْهم) بإظهار خلافِ ما في ضَميرِهِ ﷺ؛ استجلابًا لقلوبهم، لا نهيًا عن طاعتهم حقيقةً، وعُبِّر عن المُداهنة بالطّاعةِ للمُبالغة في التَّفسير"[2]، فيكون هنالك مجازٌ مُرسَلٌ لعلاقةِ التَّلازُم؛ إذِ المُداهنةُ فردٌ من أفرادِ الطّاعة، فالنَّهيُ عن الطّاعة نهيٌ عن كلِّ لوازمِها وأفرادِها، ومنها المُداهنةُ، قال ابنُ عاشور: "وَوُقوعُ فعلِ ﴿تُطِعِ﴾ في حَيِّزِ النَّهْيِ يَقتَضي النَّهيَ عَن جِنسِ الطّاعَةِ لَهُمْ، فَيَعُمُّ كُلَّ إجابَةٍ لِطَلَبٍ مِنهُم، فالطّاعَةُ مُرادٌ بها هُنا: المُصالَحَةُ والمُلايَنَةُ"[3]، أوِ استعارةٌ تصريحيَّةٌ تبعيَّةٌ بتشبيهِ المُداهَنة بالطّاعة.

الغرضُ منَ النَّهْي عن المُداهَنة:

تداخُلُ الحال موجِبٌ للنَّهْي عن سيّئ الخِلال

عبَّر النَّظمُ الكريم بـ(لا) النّاهية في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾؛ للدَّلالة على النَّهي عنِ الطّاعةِ لهم في طلبِهم ووِدادِهم المُداهنةَ منه ﷺ، فنُهِيَ عن ذلك، والغرضُ من النَّهي أنَّهم: "لو داهنوا كانوا في مُداهنَتِهم مُحقّين، فإذا تركوا ذلك؛ فقد تركوا الحقَّ الَّذي كانَ عليهم، ورسولُ اللّه ﷺ لو داهَنَهم؛ لم يكُنْ في مُداهنتِهم مُحِقًّا؛ فلذلك نُهِيَ عنِ المُداهنة"[4].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 68.
(2) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1528.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 69.
(4) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 10/ 140.

أثرُ تعيينِ مَرجِعِ ضَميرِ المُخاطَب في ﴿تُطِعِ﴾:

نهيُ النَّبيِّ الكريم نهيٌ لجماعةِ المؤمنين المُقتدين

توجَّهَ النَّهيُ عن الطّاعة إلى النَّبيِّ ﷺ، في قوله: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾، ويحتملُ أنَّ المُرادَ به أُمَّتُه أيضًا، فالضَّمير المُفردُ المخاطَبُ في ﴿تُطِعِ﴾، وإنْ عادَ إلى معيَّن، لكنَّ المرادَ به العمومُ، وإنَّما توجَّهَ إلى النَّبيِّ الكريم ﷺ؛ لأنَّه أساسُ الاقتداء؛ فإن لانَ في كلامه بعدَ الإيذاء، وتساهلَ في قولِه لهم بعدَ الاتِّهام كانَ مُتَّبَعًا من جماعةِ المُؤمنين، فالضَّميرُ مُرادٌ به العُموم مجازًا، وحينَئذٍ يكونُ النَّهيُ عن الطّاعة نَهْيًا عن حقيقتِها بالنِّسبة لأُمَّتِه، ويحتملُ أنَّ المرادَ به النَّبيُّ الكريم ﷺ، فيكونُ النَّهيُ عن الطّاعةِ تَهييجًا على المُخالفةِ أو إدامةً لها، أو بمعنى المُداراةِ والمُلاينة القوليَّةِ فحسبُ، كما مرَّ.

إيثارُ التَّعليقِ بلَفظِ ﴿ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ مادَّةً وصيغةً:

التَّكذيبُ الشَّديد يناسبُهُ الإغلاظُ العَميق

علَّق النَّظمُ النَّهيَ عن الطّاعة بالمُكذِّبينَ، في قولِه تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾؛ لما فيه من الدَّلالةِ بصيغتِه على الملازمينَ للتَّكذيبِ، المُتلبِّسينَ به المُكثرينَ منه، على سبيلِ المُبالغة والكَثرة، قال البقاعيُّ: "أي: العَريقينَ في التَّكذيب"[1]، كما أنَّ (المُكذِّبَ) يكونُ ناسبًا الكذبَ لغيرِه، والتَّعاملُ معَ الَّذين يَنسبونَك - أيُّها النَّبيُّ الكريم - ودينَك الحقَّ إلى الكذبِ يكونُ بعدمِ الطّاعة لهم في تحقيقِ اللّيونةِ والتَّساهُل، وتعليقُ الحُكم والنَّهي عن الطّاعة بـ﴿ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ يدلُّ على علّيَّةِ الحُكم؛ فلأنَّهم مُكذِّبونَ لا يجوزُ طاعتُهُم وموافقتُهم بحالٍ يتعلَّقُ بأمورِ الدّين والتَّبليغِ والتَّوصيفِ لضَلالِهم المُبين، بل تجبُ تعريةُ عقائدِهم المنحرفةِ، وبيانُ سلوكِهم المُشين؛ ليتبيَّنَ الحقُّ من الباطل، قالَ ابنُ عاشور: "واختيرَ تَعريفُهُم بوَصفِ ﴿ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ دونَ غَيرِه مِن طُرُقِ التَّعْريفِ؛ لأنَّهُ بِمنزِلَةِ المَوْصولِ في الإيماءِ إلَى وجْهِ بِناءِ الحُكْمِ،

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 297.

وهوَ حُكْمُ النَّهْيِ عَن طاعَتِهم، فَإنَّ النَّهْيَ عَن طاعَتِهم؛ لِأنَّهُم كَذَّبوا رِسالَتَهُ"[1].

سرُّ العدولِ عن (الضالّين) إلى ﴿ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾:

عدلَ النَّظمُ الكريم عن لفظِ (الضالّين) الَّذي تقدَّمَ وصفُهم به، إلى وصفِ ﴿ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾؛ للدَّلالة على أنَّهم لم يكتفوا بمجرَّدِ الضَّلال عن الحقِّ والتّيهِ في سَراديب الباطل، ولم يَكتفوا بسيلِ الاتِّهامات الجارحةِ والإيذاءِ بالنُّعوت الباطلةِ الكاذِبة؛ بل تلبَّسوا بالتَّكذيبِ على سبيلِ المُبالغة، ناسبينَ له الكذبَ، وهنا تكمُنُ المفارقةُ، فقد كَذَبوا في اتِّهاماتهم، ونَسبوهُ للكذب، فكانوا مُخالفين للحقِّ مرَّتين، بعدمِ مُطابقة اتِّهامهم للواقع، وبعدمِ مطابقةِ تكذيبِهم له للواقع، فهم المفتونونَ والمجانينُ، وهم الكذّابون، ولذا اختارَ صيغةَ المبالغة ﴿ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾؛ للدَّلالة على شدَّة تكذيبِهم اللّازم منه كثرةَ صدورِ الكذبِ منهم، كما أفاد العدولُ أيضًا أنَّ مُلاينةَ المكذِّبين في أمورِ الدّين موافقةٌ لهم على تكذيبِهم، فيكونُ الموافِقُ والمُطيعُ لهم مُكذِّبًا من حيثُ لا يشعُرُ.

عـدمُ الاكـتـفـاءِ بـالـضَّـلال بل انـجـرّوا إلى التَّكذيبِ وسوءِ المقال

دلالةُ التَّعريفِ في ﴿ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾:

عرَّف النَّظمُ الكريمُ لفظَ ﴿ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾، في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾؛ للدَّلالة على الجنسِ المُفيدِ للاستغراق؛ فيفيدُ عدمَ إطاعةِ أيِّ واحدٍ من المُكذِّبين له في أمورِ الدّين، المتعلِّقةِ بفضحِ عقائدِهم وما هُم عليه من خَبالٍ وضَلال وجُنونٍ وشكٍّ مبين، وأمّا ما عدا ذلك من أمورِ الحياةِ اليوميَّة؛ فلا يدلُّ النَّصُّ على عدمِ موافقتِهم أوْ لينِ الكلامِ معهم؛ ولذا لم يقلِ النظمُ: (فلا تُطعْهُم) بالضَّمير، بل أتى بلفظ ﴿ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾؛ للدَّلالة على علَّة النَّهي، والتَّكذيبُ إنَّما يكون في أمورِ الدّين، فيكون النَّهيُ مُتعلِّقًا بكلِّ

الـنَّـهـيُ عـن طـاعـةِ المُكذِّبين عـلـى سـبـيـلِ الاسـتـغـراق المَكين

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 69.

مُكذِّبٍ بالدّينِ، فلا يُطاعُ إلى مَطلبِهِ في اللّين واللَّطافة، وهو متلبِّسٌ بالتَّكذيب، كما تحتملُ (أل) أنْ تكون موصولةً دالَّةً على تعليلِ النَّهي عن الطّاعةِ.

دلالةُ الفصلِ في جملة ﴿وَدُّواْ﴾:

الإجمالُ ثمَّ البيانُ ألذُّ في نَظمِ الكلام

فصلَ النَّظمُ الكريمُ قولَهُ تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾ عمّا قبلَهُ؛ لكونِهِ بيانًا "لِمُتَعَلِّقِ الطّاعَةِ المنهيِّ عَنها"[1]، أي: لا تُطِعْهم في مودَّتِهم مُداهنتَكَ لهم بالقولِ، حتَّى يُصالحوك، ويُسالموك، ولا يقدموا على إيذائِك، فتكونَ الجملةُ البيانيَّةُ مخصَّصةً لعدمِ إطاعتِهِم في طَلَبِهم المخصوص، وهي المُداهنة التي كانوا يَودّونَها، في حينِ جَعَلَها البقاعيُّ تعليليَّةً لما قبلَها، فقال: "ثمَّ علَّلَ ذلك بما يكونُ مجموعُهُ على وقوعِهِ منهم من مدَّة طويلةٍ، وهُم مستمرّونَ عليه بقوله: ﴿وَدُّواْ﴾"[2].

دلالةُ الفعلِ ﴿وَدُّواْ﴾ مادَّةً وصيغةً:

الوُدُّ القلبيُّ رافقَهُ تعبيرٌ قوليٌّ

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ عن رغبتِهم ومَيلِهم بفعلِ (الوُدِّ)، في قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾؛ للدَّلالة على مَحبَّتِهم ومَيلِهم القلبيِّ على سبيلِ القَطْعِ والحُصول، ولذا اختارَ صيغةَ الماضي المفيدةَ للقطعِ بحصولِ الحَدَث مع الاستمرار فيه، قال البقاعيُّ: "أي: أحبّوا محبَّةً عظيمةً واسعةً مُتجاوزةً للحدِّ قديمًا، مع الاستمرارِ على ذلك، وأكَّدَ تهالُكَهم على هذه الودادة بما يُفهِمُ التَّمنّيَ، وأنَّ ذلك مُستمِرٌّ منهُم، لا أنَّه وقعَ، ومَضَى"[3]، فقد رَغِبوا بشِدَّةٍ بتحقيقِ المُداهَنة والمُلاينة، وهذا الوُدُّ القلبيُّ عبَّروا عنه باللَّفظ، ولذا نُهيَ عن طاعتِهم، فلم يكُن مُنحصِرًا في الميل القلبيِّ فحسب، فالمادَّةُ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 69.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 297.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 20/ 297.

وإنْ دلَّت على محبَّةٍ قلبيَّةٍ وميلٍ نفسيٍّ لتحقيقِ ذلك الغرض، لكنَّه خرجَ بمعونة المقامِ إلى الطَّلبِ القوليِّ بدليلِ النَّهي عن طاعتِهم فيهِ.

الجمعُ بينَ المُتناقِضات في (وُدِّهم):

تحقُّقُ المُداهنةِ بشكلٍ عمليٍّ، دليلٌ للاضطِراب العقليِّ

عبَّرَ النَّظمُ الكريمُ بما يَودّونَهُ من طلبِ مُداهنتِهِ لهم حتَّى يُداهنوهُ، في قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾؛ للدَّلالة على مَدى الاضطرابِ العقليِّ والضَّلالِ الَّذي هم عليه؛ ليُبيِّنَ اضطرابَهم السّابق في وصفِهم لهُ بالجنون، ووعيدُ اللّه لهم بأنَّهم سوف يُبصِرونَ اضطرابَهُم، ومن تلك الاضطراباتِ العقليَّةِ طلبُ المُداهنةِ المُؤدّية إلى بقاءِ المُخالفة، والغرضُ من طلبِهم تحصيلُ الموافقةِ أصلًا، قال الماتريديُّ: والمعنى: "لو ترفضُ ما أنتَ عليه من الدّين، فيَرفضون ما هم عليهِ منَ الدّين، وهذا لا يستقيمُ؛ لأنَّه إذا رفض ما هو عليهِ من الدّين؛ كفرَ، وهُم لو تركوا ما هُم عليه؛ صاروا مُسلمين، فيَبقى بينَهم الاختلافُ الَّذي لأجلِهِ دَعَوا إلى المُداهنةِ، ووَدّوها"[1].

دلالةُ الإسنادِ إلى ضميرِ الجمع ﴿وَدُّواْ﴾:

لا مُهادنةَ معَ المُكذِّبين، وإنْ رَغِبوا فيهِ مُجتمِعين

عبَّرَ النَّظمُ عن فاعلِ المَودَّة بضميرِ الجمعِ العائدِ على ﴿ٱلۡمُكَذِّبِينَ﴾، في قولِه تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ﴾؛ للدَّلالةِ على أنَّ المُكذِّبين جميعًا على سبيلِ الاستغراقِ الكليِّ رَغِبوا في ذلك الأمرِ مع كونِهم اختاروا طريقَ التَّكذيبِ والإيذاء؛ وتَرْكُ الإغلاظِ عليهم بوصفِهم بالضَّلال والجهلِ المُبين تَرْكٌ للتَّبليغِ لهم عن ربِّ العالَمين، وتنازلٌ عن إعلاءِ الحقِّ والصِّدق على حسابِ الظُّلمِ والجَهل.

مَعنى ﴿لَوۡ﴾ والغرضُ مِنها:

عبَّرَ النَّظمُ بـ﴿لَوۡ﴾ في قولِه تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾؛ للدَّلالة إمّا على الشَّرط أوْ على المصدريَّة، فإن كانت شرطيَّةً،

(1) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 10/ 140.

فجوابُها محذوفٌ يدلُّ عليه ما سبقَ من فعلِ الوُدِّ، والتَّقديرُ: (لو تُدهِنُ؛ لحصلَ لهم ما يَوَدّون)، أو: "تقديرُهُ: لَسُرّوا بِذَلِكَ"[1]، وإنْ كانت (مصدريّةً)؛ فتكونُ مع فعلِها مفعولًا للفعلِ ﴿وَدُّواْ﴾، والظّاهرُ رُجحانُ المصدريَّة على الشَّرطيَّة؛ لما فيه من كثرةِ التَّقديرِ، قال أبو السُّعود: "وقيلَ: ﴿لَوْ﴾ على حقيقتها، وجوابُها محذوفٌ، وكذا مفعولُ ﴿وَدُّواْ﴾، أي: ودّوا إدهانَكَ؛ لو تُدهنُ، فيُدهنونَ؛ لَسُرّوا بذلكَ"[2].

مَوَدَّتُهم المُداهنة طريقٌ من طُرقِ المُخادَعة

دلالةُ المُضارع ﴿تُدۡهِنُ﴾ مادَّةً وصيغةً:

استعملَ النَّظمُ الكريم الفعلَ المضارع، في قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ﴾؛ ليكونَ مَعمولًا للمَودَّة؛ للدَّلالةِ على أنَّهم يَودّون إدهانًا مُتجدِّدًا مُستمرًّا لا ينقطعُ، فهم لم يَرغبوا بهُدنةٍ قوليَّة محدَّدة، بلِ الاستمرارُ في تلك المُلاينةِ والمُلاطفة القوليَّة، وهو خِداعٌ ظاهر؛ لأنَّه إنْ أطاعَهُم لمَيلِهم ذلك؛ تعطَّلَ التَّبليغُ القائم على وصفِ الحقِّ وتمييزِهِ عن الباطل، وما الباطلُ إلّا أصنامُهُم، فيكون توقُّفُهُ عن ذلك توقُّفًا للتَّبليغ بالحقِّ والنُّطقِ بالصِّدق، ومن ثَمَّ فسَّرَ بعضُهم الإدهانَ باللّين في الدّين[3]، قال مُجاهد: "تَرْكَنُ إليهم، وتتركُ ما أنتَ عليه من الحقِّ، فَيُمالئونَك"[4]، ويظهرُ من هذا أنَّه عندما لا يستجيبُ لمَطلوبهم يكون مُتشدِّدًا معهم وراغِبًا في عداوتهم، ففيه إشارةٌ إلى رغبةٍ خفيَّةٍ بإظهارِ عداوتِهم والزّيادة في تكذيبِهم؛ لأنَّ الرَّفض منه أمرٌ طبيعيٌّ لتحقيقِ التَّبليغ، ومادَّة (المداهنة) من الدُّهن الَّذي يسيلُ بكلِّ لُطفٍ ولينٍ ورِقَّةٍ من دونِ إيذاءٍ في حركتِهِ وسَرَيانه، فقد رَغِبوا بالمُلاطفة التّامَّة في القول، وما ذلك بأمرٍ مُستطاعٍ عندَ التَّبليغ

المُداهنةُ في الحقِّ تعطيلٌ لحركةِ الصِّدق

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 10/ 238.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 9/ 13.
(3) ابن جرير الطبريّ، جامع البيان: 23/ 532.
(4) الواحديّ، التّفسير الوسيط: 4/ 335.

والإرشادِ، ولذا قالَ الهرريُّ: "أحبّوا لو تُلايِنُهم، وتُسامِحُهم في بعضِ الأمور، وتركِ الدَّعوةِ إلى اللّه سبحانه"(1).

تحديدُ المعطوفِ في (فاء) السَّببيَّة:

الدَّعوةُ للمُلاينة طموحٌ لتحقيقِ المَصالحة

عبَّرَ النَّظمُ الكريم بـ(الفاء) في قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾؛ للدَّلالةِ إمّا على السَّببيَّة والعطفِ على ودادِهم، أي: عطفِ المُسبَّبِ على السَّبب؛ إذ بحصولِ إدهانِك لهم، فهم يُدهنون، ويُشيرُ ذلك التَّسبُّب إلى أنَّهم رَبَطوا مُلاينتَهم له وعدمَ غِلظتهم له بالقول؛ إن تركَ الإغلاظَ لهم والإيذاءَ بالتَّعرُّض لمعبوداتهم الباطلة وعقولِهم التّافهة، قالَ ابنُ عاشور: "والفاءُ في ﴿فَيُدۡهِنُونَ﴾ لِلعَطْفِ، والتَّسَبُّبِ عَن جُمْلَةِ ﴿لَوۡ تُدۡهِنُ﴾؛ جَوابًا لِمَعْنَى التَّمَنّي المَدْلولِ عَلَيهِ بِفِعْلِ ﴿وَدُّواْ﴾"(2).

والظّاهرُ أنَّها للسَّبب، وليس للتَّسبُّب؛ ولذا أضربَ ابنُ عاشور عن هذا التَّوجيهِ بـ(بل)؛ إذ مداهنتُهُم سببٌ لودادِهم ذلك، فهُم مُتلبِّسونَ بالمُداهنة، ومن ثَمَّ ودّوا مُداهنتَهُ لهُم، فالفاءُ للسَّببيَّة، والجملةُ مُستأنفةٌ من عطفِ الجُمل دونَ المُفردات، والتَّقديرُ على السَّببيَّة: "فهُم يُدهنونَ حينَئذٍ، أو فهُمُ الآنَ يُدْهنونَ طمَعًا في إدهانِكَ"(3)، فإمّا أنَّ إدهانَهم مرغوبٌ فيه منهم ومؤجَّلٌ إلى زمنِ صدورِ إدهانِك، أوْ أنَّهم مُتلبِّسونَ بالإدهانِ الآنَ، ويَطمعونَ تحقُّقَ الخَصلةِ ذاتِها فيك، وأوضحَ الآلوسيُّ الفرقَ بينَ الوجهينِ بقوله: "أي: فهُم يُدهنونَ حينَئذٍ، أوْ فهُم الآنَ يُدهنونَ طَمعًا في إدْهانِك، فـ(الفاءُ) للسَّببيَّة داخلةٌ على جملةٍ مُسبَّبةٍ عمّا قبلَها، وقُدِّرَ المبتدأ لمكانِ رفعٍ بالفعل، والفرقُ بين الوجهينِ: أنَّ المعنى على أنَّهم تَمنَّوا لو تُدهِنُ؛ فتترتَّبُ مُداهنتُهُم على

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 86.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 69.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 9/ 13.

مُداهنتِك، ففيهِ ترتُّبُ إحدى المُداهنتينِ على الأُخرى في الخارج، و﴿لَوْ﴾ فيه غيرُ مَصدريَّة، وعلى الثّاني هي مَصدريَّةٌ، والتَّرتُّبُ ذِهنيٌّ على ودادتِهم وتَمنّيهم"[1]، وإمّا للدَّلالةِ على السَّببيَّةِ والعطفِ معًا على ما في حيِّز (لو)، قال أبو السُّعود: "وقيل: هو معطوفٌ على ﴿تُدْهِنُ﴾، داخلٌ في حيزِ ﴿لَوْ﴾، والمَعْنَى: ودّوا لو يُدهنونَ عقيبَ إدهانِكَ، ويأباهُ ما سيأتي مِن بَدئِهم بالإدَهان، على أنَّ إدهانَهُم أمرٌ مُحقَّقٌ لا يُناسِبُ إدخالَهُ تحت التَّمنّي"[2].

سرُّ الاستئنافِ بـ(الفاء):

تحقيقُ دلالةِ الانحصارِ بالاستئنافِ المُختار

منَ المعلوم أنَّ (الفاءَ) السَّببيَّةَ الواقعةَ بعدَ جوابِ الطَّلب يُنصَبُ الفعلُ المضارع بعدَها بـ(أنْ) مُضمرةً؛ للدَّلالة على التَّسبُّب والارتباط، مثلُ: (ليت لي مالًا فأُنفقَه)، فالإنفاقُ مسبَّبٌ عن تمنّي المال، ويكونُ من عطفِ المُفرداتِ، لكنَّ النَّظمَ الكريمَ ترك النَّصبَ، ورفعَ الفعلَ المضارعَ بعدَ (فاء السَّببيَّة)، في قولِه تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾؛ للدَّلالة على إرادةِ السَّببيَّة بـ(الفاء)، وتقديرِ الفعلِ بعدَها مُستأنَفًا، فيجبُ الرَّفعُ لِخُلوِّ الفعلِ عنِ النّاصبِ والجازم، والكلامُ بتقديرِ محذوفٍ مُبتدأ، تقديره: (فهم يُدهنون)، فيكونُ من عطفِ الجُمل، "ورفعَ ﴿فَيُدْهِنُونَ﴾ وإنْ كان جوابَ التَّمنّي؛ لأنَّه خبرُ مُبتدأٍ محذوفٍ، أي: فهُم يُدهنون"[3]، فيكونُ الإخبار بالاستئنافِ عن إدهانِهم له سببًا مؤشِّرًا لودادِهم إدهانَه ومُلاينتَه لهم، وسرُّ ارتكابِ الاستئناف والاكتفاءِ بفاءِ السَّببيَّة: "ليكونَ الاسمُ المُقدَّرُ مُقدَّمًا عَلَى الخَبَرِ الفِعْليِّ، فيفيدَ مَعنى الاختِصاص، أي: فالإدْهانُ مِنهُم لا مِنكَ، أي: فاترُكِ الإدهانَ لَهُم، ولا تَتَخَلَّقْ أنتَ بِهِ، وهَذِهِ طَريقَةٌ في الاستِعمالِ، إذا أُريدَ بِالتَّرَتُّباتِ أنَّهُ لَيسَ تعليقَ جَوابٍ، كَقَولِهِ تَعالَى:

(1) الآلوسي، روح المعاني: 15/ 30.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 9/ 13.
(3) الحنبليّ، فتح الرّحمن: 7/ 125.

﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴿١٣﴾﴾ [الجنّ: 13]، أي: فَهوَ لا يَخافُ بَخْسًا ولا رَهَقًا"[1]، في حين لو نُصِبَ المضارع؛ لكانَ من عطفِ المفرد على المفرد، في حين تُرِك النَّصبُ إلى الرَّفع؛ لإرادةِ عطفِ الجُملة، والتَّركيزُ على السَّببيَّة، وتفيدُ فاءُ السَّببيَّة تعليلَ وِدادِهم، أي: لأنَّهم مُدهِنون، فيرغبونَ أنْ يُشارَكوا في تلك الخَصلةِ.

دلالةُ المُضارع (يُدهِنون) مادَّةً وصيغةً:

المُداينةُ القوليَّة نفاقٌ في الأفعالِ القلبيَّة

عبَّر النَّظمُ الكريم بالفعلِ المضارعِ (يُدهنون)، في قولِه تعالى: ﴿لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾؛ للدَّلالة على تلبُّسِهم الاستمراريِّ المتجدِّد بتلك الخصلةِ القائمة على المُجامَلةِ السَّطحيَّة دونَ المودَّة القلبيَّة، وفيها شائبةٌ من النِّفاقِ والكذب، قال الفخر الرّازيُّ: "قالَ: المُبَرِّدُ: داهَنَ الرَّجُلُ في دينِه، وداهَنَ في أمْرِه؛ إذا خانَ فيه، وأظْهَرَ خِلافَ ما يُضْمِرُ"[2].

دلالةُ الاستعارة في الفعلين: ﴿تُدْهِنُ﴾ و(يُدهِنون):

المُلاطفةُ في الحديث كسَيَلانِ الدُّهنِ اللَّطيف

استعارَ النَّظمُ الكريمُ الفعلينِ المُضارعين في قوله تعالى: ﴿لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾؛ للدَّلالة على المُجاملة والمُلاطَفة في الحديث؛ إذ شبَّه المُلاطفةَ القوليَّةَ بسَيلانِ الدُّهنِ وحركتِه في الأواني بكلِّ انسيابيَّةٍ وليونةٍ، ثمَّ حذفَ المشبَّهَ، وأبقى المشبَّهَ به على سبيلِ الاستعارةِ التَّصريحيَّة التَّبعيَّة، قال الطَّبريُّ: "وإنَّما هو مَأخوذٌ منَ (الدُّهن)، شبَّهَ التَّليينَ في القولِ بتليينِ الدُّهْنِ"[3].

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

المودَّة والتَّمنّي والحُبُّ:

الوُدُّ طبعيٌّ، والحُبُّ حِكْميٌّ، والتَّمنّي لمُتعسِّر الحُصول

أعمُّ المفاهيم الثَّلاثة التَّمنّي؛ لأنَّ الإنسانَ لا يتمنَّى إلّا ما يُحبُّه، ويَوَدُّه، لكنَّ التَّمنّي يكونُ في المحبوب، والمودَّة الصَّعب الحُصول،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 29/ 69.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 30/ 603.
(3) ابن جرير الطبريّ، جامع البيان: 23/ 534.

وأمّا الحُبُّ؛ فهو ميلٌ قلبيٌّ ناجِمٌ عن حِكمةٍ وعقلٍ مُستنيرٍ، وعن رغبةٍ طبعيَّة في المحبوب، فهو أعمُّ من الوُدِّ الَّذي لا يكونُ إلّا فيما تميلُ إليه القلوبُ من جهةِ الطَّبعِ فقط، ولذا يقال: أُحِبُّ الصَّلاة، ولا يقالُ: أوَدُّها، وإنَّما استأثر النَّظمُ في الآية فعلَ (الودِّ) دونَ (التَّمنّي والحُبِّ)؛ لأنَّهم كانوا يتمنَّونَ ذلك من جهةِ المَيل القلبيِّ لُمجرَّد الطَّبع دون حِكمةٍ وتفكيرٍ في ذلك الأمر المطلوب؛ إذ كيف يَودّون أنْ يلاطفَهم في الكلام، وهم يُكذِّبونَه، ويَختلفونَ معَهُ في الدّين والمُعتَقد؛ إذ مُجرَّدُ دعوتِهِ لدينه يكون هنالك تسفيهٌ لُمعتقدِهم الباطل وأصنامِهم الفارِغة.

المُداهَنةُ والمُداراة:

المُداهنةُ بيعُ الدّين بالدُّنيا، فهي من السَّيّئات، والمُداراة بيعُ الدُّنيا بالدّين، فهي من الحَسَنات، ويقال: الإدهانُ: المُلاينةُ لمَن لا ينبغي لهُ ذلك، وهو لا يُنافي الأمرَ بالمُداراة، والإدهانُ: المُلاينةُ فيما لا يَحِلُّ، والمُداراةُ المُلاينةُ فيما يَحِلُّ[1]، وفَرَّق الإمامُ الغزاليُّ بينَ (المُداراة والمُداهنة)، بالغرضِ الباعثِ على الإغضاء، فإن أغضَيْتَ لسَلامةِ دينِكَ، ولِما ترى فيهِ من إصلاحِ أخيك بالإغضاءِ؛ فأنتَ مُدارٍ، وإنْ أغضَيتَ لحَظِّ نفسِكَ واجتلابِ شَهواتِك، وسَلامةِ جاهِكَ؛ فأنتَ مُداهِنٌ[2]، والحاصلُ: أنَّ المُداراةَ محمودةٌ مرغوبٌ فيها، وأمّا المُداهنةُ؛ فهي مذمومةٌ، وفيها شائبةُ النِّفاق والكَذب، ومن ثَمَّ اختارَ النَّظمُ الفعلَ ﴿تُدۡهِنُ﴾ على الفعل (تُداري).

المُداراةُ مَحمودة، والمُداهنةُ مَذمومة

(1) ابن عطيّة، المحرّر الوجيز: 5/ 347.

(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 30/ 87.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثالث والستون،
سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 63 ، 822 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-647-00-3
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 63 : المجلد الثالث والستون، سورة المُلك من الآية 12 إلى سورة المَعَارج الآية 14.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-647-00-3
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7111585 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"